وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الثلاثاء

التاريخ: ١٣-١٠-٢٠٢٠

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ريادة دستورية وقانونية بإنجاز الانتقال السلس للسلطة

تقدم مجلس الوزراء في مستهل أعماله بأسمى آيات التهاني وصادق التمنيات والتبريكات إلى سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، على تزكيته والثقة المستحقة التي أولاها إياه صاحب السمو الأمير، ومبايعته في مجلس الأمة بالإجماع ولياً للعهد، لتؤكد دولة الكويت مجدداً ريادتها الدستورية والقانونية بإنجاز هذا الانتقال الهادئ السلس للسلطة، والإشادة في هذه المناسبة بمسيرة سموه المباركة والحافلة بالعطاء والتفاني والإنجازات المشهودة في خدمة دولة الكويت وشعبها الكريم من مختلف المواقع مبتهلين إلى الله العلي القدير أن يحفظ للوطن العزيز دوام الأمن والاستقرار والرفعة والعزة والازدهار في ظل القيادة الحكيمة والرعاية الكريمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد الأمين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٣-١٠-٢٠٢٠	٤	١٤٩٨٦

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مجلس الوزراء قرر تشكيل لجنة لضمان ممارسة العملية الانتخابية خلال مراحلها كافة

غرامات فورية على مخالفي الاشتراطات الصحية

كونا - شدد مجلس الوزراء من الإجراءات الصحية الرامية إلى وقف الانتشار المتزايد لفيروس «كورونا» المستجد، فارضاً غرامات فورية على المخالفين للاشتراطات الصحية، ومؤكداً الالتزام بحجز المواعيد لتناول الوجبات في صالات المطاعم والمقاهي والحضور إلى الأندية الرياضي، كما منع إقامة المخيمات الربيعية والخيام الموقتة بالمناطق السكنية والشاليهات.

وعقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي ظهر أمس، في قصر السيف برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد. واستمع إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح، حول آخر المستجدات المتعلقة بعودة تفشي فيروس «كورونا» المستجد في دول العالم، في ظل الانتشار المتسارع وارتفاع عدد الوفيات والإصابات، وذلك من واقع تقارير منظمة الصحة العالمية، كما أحاط المجلس علماً بالوضع الصحي في البلاد وتفاصيل أعداد حالات الإصابة والتعافي والوفيات، ومن يتلقون العلاج وما تم ملاحظته أخيراً من ارتفاع نسبة إشغال الأسرة في المستشفيات، وأعداد من هم في العناية المركزة والجهود والإجراءات الاحترازية التي تتخذها وزارة الصحة للتصدي لهذا الفيروس الفتاك، والتي تكفل سلامة وصحة المواطنين ومن يعيشون على أرض الكويت.

ودعا المجلس مجدداً كافة المواطنين والمقيمين إلى الالتزام الجاد بكل التعليمات والإرشادات الصحية، للحد من آثار ومخاطر هذا الوباء، وتلافي استمرار التطورات المؤسفة التي طالت دول العالم ومضاعفاتها، مع ضرورة استشعار المسؤولية المجتمعية في تجنب التجمعات التي تتعارض مع التعليمات الصحية للحد من أسباب العدوى وتخفيف الضغط على المنظومة الصحية، حيث إن السيطرة على الوضع الوبائي تتحقق بتعاون مشترك بين أفراد المجتمع ومؤسساته للحفاظ على صحة وسلامة الجميع.

صباح الخالد مترئساً اجتماع مجلس الوزراء

وفي هذا الصدد، تدارس المجلس التوصيات الواردة من اللجنة الوزارية لطوارئ «كورونا» استكمالاً للقرارات والإجراءات التي تم اتخاذها. وقرر ما يلي:

أولا - تكليف وزارة الإعلام بتكثيف وتطوير الرسائل الإعلامية الخاصة بالاشتراطات الصحية لنشر الوعي وتعزيز الانضباط.

ثانيا - الالتزام بحجز المواعيد لتناول الوجبات في صالات المطاعم والمقاهي، والحضور إلى الأندية الرياضية تجنباً للتزاحم والاختلاط وانتشار العدوى.

ثالثا - منع إقامة المخيمات الربيعية والخيام الموقتة بالمناطق السكنية والشاليهات.

رابعا - تكليف اللجنة الرئيسية لمتابعة تنفيذ الاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة الفيروس، بتطوير أساليب عملها وتكثيف جهودها، بما ينسجم مع تزايد حالات الإصابة بالفيروس وارتفاع مؤشرات العدوى.

- ضم الفريق المتقاعد عبدالفتاح العلي للجنة الرئيسية لمتابعة تنفيذ الاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا.

كما اطلع المجلس على التوصية الواردة من لجنة الشؤون القانونية في شأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 1969 الخاص بالاحتياطيات الصحية والوقاية من الأمراض السارية، والذي يتضمن إضافة مادة تستهدف توقيع الغرامات الفورية على المخالفين للاشتراطات الصحية، ضمن إطار أحكام القانون وكيفية سداد هذه الغرامات.

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع القانون ورفعه لصاحب السمو الأمير، تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة.

كما ناقش مجلس الوزراء توصية اللجنة في شأن تشكيل لجنة، لتتولى ضمان ممارسة العملية الانتخابية، وفق الاشتراطات الصحية وتجنب أسباب العدوى خلال مراحلها كافة.

وقرر المجلس الموافقة على تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وعضوية كل من وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية - وزير الصحة - رئيس مركز التواصل الحكومي - ممثل عن وزارة الداخلية - ممثل عن وزارة الصحة - ممثل عن وزارة العدل - ممثل عن وزارة الإعلام) لإعداد الإجراءات اللازمة لهذا الغرض.

كما اطلع مجلس الوزراء على التوصية الواردة من لجنة الخدمات العامة في شأن طلب مؤسسة الموانئ الكويتية بالإيعاز للجهات الحكومية المعنية، لتنفيذ مشروع مركز النافذة الواحدة بمبنى مجمع الموانئ التابع للمؤسسة. وقرر المجلس تكليف كل من: وزارة الداخلية - وزارة التجارة والصناعة - وزارة الصحة - وزارة الإعلام - وزارة المواصلات - بلدية الكويت - الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية - الهيئة العامة للبيئة - الهيئة العامة للصناعة - الهيئة العامة للغذاء والتغذية - الإدارة العامة للجمارك، بسرعة التنسيق والتعاون مع مؤسسة الموانئ الكويتية لتشغيل مركز النافذة الواحدة التابع للمؤسسة وذلك بهدف تسهيل الإجراءات المتعلقة بالإفراج الجمركي وتخفيض تكاليفها، بما ينعكس ايجابياً على الحركة التجارية في البلاد، على أن تقوم مؤسسة الموانئ الكويتية بموافاة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر وذلك خلال أسبوعين من تاريخه.

كما بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

وأعرب المجلس عن إدانته الشديدة لجريمة إطلاق الميليشيات الحوثية طائرة مفخخة باتجاه الأراضي السعودية يوم السبت الماضي، مؤكداً وقوف دولة الكويت مع شقيقتها المملكة العربية السعودية ودعمها لكافة الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها والتصدي لأعمال الإرهاب التي تستهدف زعزعة أمن واستقرار المملكة والمنطقة.

> الالتزام بحجز المواعيد لتناول الوجبات في صالات المطاعم والمقاهي والحضور إلى الأندية الرياضي
>
> منع إقامة المخيمات الربيعية والخيام الموقتة في المناطق السكنية والشاليهات
>
> تطوير أساليب عمل اللجنة الصحية وتكثيف جهودها وضم الفريق المتقاعد عبدالفتاح العلي لها
>
> تشغيل مركز النافذة الواحدة لـ«الموانئ» بهدف تسهيل الإجراءات المتعلقة بالإفراج الجمركي وتخفيض تكاليفها

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٠-١٣	٤	١٤٩٨٦

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مجلس القضاء يحسم 4 مناصب قضائية بارزة قريباً

عبدالكريم أحمد

تنتظر السلك القضائي تغييرات جديدة نتيجة شغور مناصب رفيعة بانتهاء خدمة اثنين من المستشارين لبلوغهما السن القانونية في الثلاثين من سبتمبر الماضي، وهما رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المحكمة الدستورية ورئيس محكمة التمييز المستشار يوسف المطاوعة ونائب رئيس محكمة التمييز المستشار خالد سالم، بالإضافة إلى المستشار في محكمة

المستشار محمد بن ناجي

المستشار أحمد العجيل

الاستئناف علي المعتوق. وكشف مصدر لـ «الأنباء» أن جمعية محكمة التمييز زَكّت أخيرا أقدم مستشاريها وهو المستشار أحمد العجيل، رئيسا للجنة مكونة من ثلاثة مستشارين، تقوم بتصريف أمور المحكمة، فيما ترأس رئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد بن ناجي الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للقضاء وفقا لقانون القضاء الذي يعهد لرئيس محكمة الاستئناف رئاسة مجلس القضاء في حال شغور مناصب رئيس مجلس القضاء ورئيس محكمة التمييز ونائب رئيس محكمة التمييز.

وأوضح المصدر أن المجلس الأعلى للقضاء سيقوم خلال الفترة القليلة المقبلة بالتصويت على تزكية مناصب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المحكمة الدستورية ورئيس محكمة التمييز ونائب رئيس محكمة التمييز، مشيرا إلى أن الأسماء التي يقع عليها الاختيار سترفع إلى وزير العدل لعرضها على مجلس الوزراء لإصدار مرسوم بكل منها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٠-١٣	٣	١٥٩٨٦

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

350 ألف معارضة واستئناف تربك محكمة الرقعي والمسؤولون يستعينون بالشرطة!

- بعضها يعود إلى عام 1995 وينتظر سقوطه بالتقادم لعدم تحديد الجلسات
- «تنفيذ الأحكام» اشترطت تحديدها رغم قلة الموظفين وحجز المواعيد

حسين العبدالله

«تحقيقات الداخلية» تحيل 600 ملف أسبوعياً إلى محاكم الجنح

في الوقت الذي عكست الأحداث الأخيرة، التي مر بها العالم تجاه انتشار فيروس كورونا، ضرورة تطبيق الخدمات للمتقاضين عن بعد، إلا أن الواقع العملي يكشف فشل المنظومة الإدارية التي تتولى ملف تقديم الخدمات عن بعد وعدم قدرتها على مواجهة التحديات، التي فرضها الواقع الجديد، رغم وجود التشريعات ومرور أكثر من 6 أشهر على انتشار الفيروس!

ذلك الفشل كشفت عنه المشاهد اليومية، التي يعيشها المتقاضي والمحامي من جراء الواقع الذي فرضته إدارة تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية من عدم رفعها لأي قيود عن معاملات المواطنين والمقيمين التي تتجاوز مئات الآلاف بسبب صدور أحكام غيابية او ابتدائية بالغرامة فيها او التعهد او الحبس، وهو الأمر الذي كان يرفع سابقا في حال وجود شهادات تصدر من جدول المحاكم الجزائية لينجز المتقاضون والمحامون عنهم المعاملات المتوقفة.

لماذا لا يتاح للجداول تحديد جلسات المعارضات آلياً ومن دون حضور المتقاضين؟

إلا أن إدارة تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية اتبعت نهجا مغايرا، قبل نحو شهرين، أربك جميع الإدارات والمتقاضين والمحامين، لاشتراطها تحديد جلسات لنظر تلك المعارضات أو الاستئنافات لرفع القيود، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة المحاكم على مواجهة هذه المتطلبات الجديدة، خصوصا مع قلة عدد الموظفين الذين يعملون في ظل جائحة كورونا وما تتطلبه الإجراءات الصحية من ضرورة وجود مواعيد لدخول المتقاضين الى المحاكم!

ملفات التقاضي

وذلك رغم قدرة الوزارة وقيادييها ممن يتولون متابعة ملفات التقاضي في المحاكم على إيجاد الحلول لمواجهة تلك الكارثة، التي شلت عمل محكمة الرقعي، واوقفت كل معاملات رفع الدعاوى القضائية على الاقل الاسبوع الماضي، مما دفع الوزارة الى الاستعانة برجال الأمن التابعين لوزارة الداخلية في مشهد غير مألوف لتنظيم حركة الدخول إلى جدول الجنح في محكمة الرقعي!

كما حددت الوزارة مع جمعية المحامين، وعلى نحو غير كاف لإتمام 35 محامياً فقط يوميا لإنجاز معاملات عن موكليهم لعمل المعارضات والاستئنافات، على أن يحضروا يوميا بتمام الساعة 7:30 صباحا لتسجيل اسمائهم، ولا تنجز أي معاملة لأي محام اخر يزيد على ذلك العدد، علما بأن مركز التقاضي في جمعية المحامين او أي جدول اخر في اي محكمة أخرى بكافة المحافظات لا يمكنها إنجاز أي من تلك المعاملات، وهو الأمر الذي يثير الاستغراب والدهشة ازاء الحلول التي يضعها المسؤولون في مواجهة هذه الكارثة الإدارية!

رفع الاستئنافات

وعلى الرغم من قدرة الوزارة ممثلة بمسؤوليها التنفيذيين على معالجة هذه القضية والسماح لجدول المحكمة الكلية برفع الاستئنافات والمعارضات مباشرة عبر الجدول وتحديد جلسات لها مباشرة، ولو لجلسات بعيدة بإمكان تقصيرها لاحقا بطلبات لرؤساء الدوائر القضائية إذا ما دعت الحاجة الى ذلك التعجيل، وكذلك إمكانية توزيع عملية رفع الاستئنافات والمعارضات للجنح في كل محاكم المحافظات بدلا من قصرها على محكمة الرقعي، اذ من غير العدالة الادارية ان ينجز موظفو محكمة الرقعي بأعدادهم المتواضعة حاليا كل هذه المعارضات والاستئنافات، والتي بالإمكان توزيعها على كل محاكم المحافظات التي يتواجد بها موظفون على تلك الملفات وبالإمكان إنجازها.

مركز التقاضي

كما أن الواقع يفرض انه إذا ما سمحت الوزارة لمركز التقاضي في جمعية المحامين بالقيام بالعديد من الأعمال التي يقوم بها موظفو الجدول فالمنطق يحتم كذلك تمكين جدول المحكمة الموجود في جمعية المحامين الكويتية للقيام بذلك، بدلا من ان يتم الضغط على إنجاز آلاف المعاملات الادارية المرتبطة برفع المعارضات والاستئنافات للجنح في مكان واحد وبفترة صباحية واحدة وبمواعيد محددة سلفا!

600 ملف

ولا يمكن أن يعتقد المسؤولون في وزارة العدل أن الجنح التي يرتكبها المواطنون او المقيمون ستنتهي بانتهاء هذه المعاملات المكدسة، إذ إن الواقع العملي يكشف عن تحويل الادارة العامة للتحقيقات أسبوعيا ما يقارب 600 ملف الى المحاكم، والتي بدورها تقوم بإصدار احكام غيابية في قضايا الجنح الصادرة عن مخالفات مرور او البلدية او التجارة او الصناعة او الاطفاء او الشؤون او البيئة او غيرها من المخالفات.

الطعن على الاحكام

ويتم إدخال تلك الأحكام بعد صدورها مباشرة عبر أجهزة تنفيذ الاحكام التابعة لوزارة الداخلية فتتوقف المعاملات عن المواطنين والمقيمين المرتكبين للوقائع، فبعضهم يلجأ الى السداد وتنجز معاملاته وهم قلة، والبعض الآخر وهم الاغلبية يلجأون الى اجراء الطعن على تلك الاحكام، إما بالمعارضة او الاستئناف امام المحاكم الجزائية ويحضرون شهادة بما يفيد ذلك الطعن وتحديد الجلسات لها، ومن ثم يعودون لرفع القيود ومباشرة معاملاتهم مجددا، الى ان تصدر الاحكام بتلك المعارضات او الاستئنافات.

الواقع الذي يشهده حال جدول محكمة الرقعي وغيرها من الادارات كالإعلان والحفظ وغيرها من الاقسام المسؤولة عن تقديم الخدمات المرتبطة بعمل المحاكم يستدعي من المسؤولين الوقوف عليها، لما لها من أثر سلبي على تعطيل عمل المتقاضي ومصالحهم وحقوقهم، ومنها حق التقاضي.

الخدمات الإلكترونية

وكان يتعين على المسؤولين النظر الى الوعود التي أعلنوا عنها من تقديم وفاعلية كل الخدمات الالكترونية في المحاكم ودور العدالة، الا أن تلك الخدمات لا يعمل فيها الا سداد رسوم كفالات الطعون وجدول المواعيد لإتمام الحجوزات للمتقاضين عبر منحهم مواعيد طويلة جدا لا تسمح بتحقيق متطلباتهم التي يكون عامل الوقت فيها مهما، فيضطرون الى طلب الاستئناءات والاذونات والالحاح غير المبرر من أجل إنجاز معاملات كانت الوزارة قد اعلنت عن إمكانية إنجازها وغيرها أونلاين!

الحدث كشف غياب المحاكم عن تطبيق الخدمات الإلكترونية في «كورونا»

كبسة زر!

في وقت يمكن للمسؤولين في وزارة العدل الموافقة على أحد الاقتراحات التي تسمح بتحديد نحو 350 ألفا من معارضات الجنح والاستئنافات آليا بكبسة زر واحدة، ومن دون حضور المتقاضين، إلا أن هؤلاء المسؤولين يمتنعون عن تحقيق تلك الحلول رغم بساطتها!

سقوط الجنح بالتقادم

الحقيقة التي لا يدركها المسؤولون أن 70% من تلك الجنح والمعارضات والاستئنافات تعود إلى قبل عام 2015، وبعضها يعود إلى عام 1995، أي أنها ووفق أحكام قانون الجزاء وأحكام محكمة التمييز الجزائية سقطت بالتقادم بمضي خمس سنوات، رغم أنها تتضمن حقوقا مالية للدولة، الأمر الذي يؤكد عدم صلاحيتها للنظر، مما يدعونا إلى مطالبة المسؤولين بسرعة حصر تلك المعارضات والاستئنافات والتقرير بأمرها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٠-١٣	١٢	٤٥٥٣

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«نزاهة» تُدرّب قانونييها في معهد الدراسات القضائية

وقّعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، مذكرة تفاهم مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، بهدف تدريب وتأهيل القانونيين من موظفي الهيئة، ووضع البرامج التدريبية والمناهج والكوادر المطلوبة، وأي خطط أخرى يجدها الطرفان مناسبة.

مثّل «نزاهة» في توقيع المذكرة نائب رئيس الهيئة المستشار نواف المهمّل، ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار عويد الثويمر، حيث

الثويمر والمهمل عقب توقيع المذكرة

سيتم التنسيق للمشاركة في البرامج التدريبية التي يقدمها الطرفان طبقاً للقواعد والإجراءات التي يتم الاتفاق عليها، إضافة إلى المشاركة في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش، كما سيتم تبادل النشرات والأبحاث والوثائق القضائية وكافة الإصدارات العامة والعلمية مع الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات المتبادلة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٣-١٠-٢٠٢٠	٧	١٤٩٨٦

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«نزاهة»: تعاون مع «الدراسات القضائية» لتدريب وتأهيل الموظفين

وقعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) مذكرة تفاهم مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، بهدف تدريب وتأهيل القانونيين من موظفي الهيئة ووضع البرامج التدريبية والمناهج والكوادر المطلوبة، وأية خطط أخرى يجدها الطرفان مناسبة.

مثّل (نزاهة) في توقيع المذكرة نائب رئيس الهيئة المستشار نواف المهمّل في حين مثّل معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار عويد الثويمر، حيث سيتم التنسيق للمشاركة في البرامج التدريبية التي يقدمها الطرفين طبقا للقواعد والإجراءات التي يتم الاتفاق عليها، إضافة إلى المشاركة في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش، كما سيتم تبادل النشرات والأبحاث والوثائق القضائية وكافة الإصدارات العامة والعلمية مع الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات المتبادلة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٠-١٣	٥	٢٥١٦

الشاهد
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

من مطلع سبتمبر بدلاً من 5 أكتوبر

ديوان الخدمة يتجه إلى توسيع فترة إلغاء التعيينات والترقيات والنقل والندب

• القرار الجديد يمنع مخالفات مسجلة بتواريخ قديمة

كتب أحمد الحربي:

قرار إلغاء التعيينات والترقيات والندب والنقل، التي تلت الخامس من أكتوبر الحالي، الذي أقره ديوان الخدمة المدنية، تنفيذاً لتوجيهات مجلس الوزراء، يتجه إلى تعديلات جديدة، فحواها أن يكون الإلغاء «بدءاً من مطلع سبتمبر الماضي».

وبررت مصادر في ديوان الخدمة لـ «الشاهد» أن «قرارا يطبخ حاليا وينتظر صدوره قريبا جدا ، يسد الباب أمام مخالفات مرتكبة، بعدما اكتشف الديوان أن تعيينات إشرافية وترقيات ، صدرت بتواريخ قديمة تعود إلى ما قبل الخامس من أكتوبر، في محاولة للقفز على قرار الإلغاء، وهذه الإجراءات ستتم المحاسبة فيها تالياً ، أما الآن ، فالإجراء هو إلغاء المخالفة، ومنع الالتفاف على القرارات الصادرة».

وأشارت المصادر إلى أن «ديوان الخدمة تابع مدى التزام الجهات الحكومية بإلغاء الترقيات والندب والنقل والتعيينات الصادرة قبل الخامس من أكتوبر ، وتأكد من عودة المشمولين بها إلى أعمالهم السابقة، والمرحلة المقبلة ستكون إلغاء قرارات صدرت في مطلع سبتمبر، فهؤلاء سيعودون إلى أعمالهم، ووضعهم الجديد كأنه لم يكن».

على صعيد مختلف، ذكرت مصادر أن ديوان الخدمة المدنية بدأ تجهيز دفعة جديدة من المرشحين للعمل، تضم حملة مؤهلات جامعية ودبلوم وثانوية من المسجلين في نظام التوظيف المركزي.

وينتظر أن تعلن أسماء المشمولين بالدفعة الجديدة في نهاية نوفمبر المقبل، موضحة أن «الترشيحات تمت وفق احتياجات الجهات الحكومية، وبما يتناسب مع التخصصات المطلوبة».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٣-١٠-٢٠٢٠	١	٤٢٤١

الشاهد

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة تحقق في سرقة كيبلات حقل بحرة بالصبية

سرقة كيبلات كهربائية في حقل بحرة في منطقة الصبية ، أبلغت شركة نفط الكويت النيابة عنها ، ملحقة ذلك بصور وفيديو توثق آثار الجريمة.

وذكرت الشركة أن «مجهولين دخلوا الحقل ، بعدما مزقوا الشباك المحيطة بالآبار، وسرقوا الكيبلات الكهربائية، وهي بكمية كبيرة»، في وقت بدأت النيابة ورجال الأمن «رفع البصمات للاستدلال على الجناة».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٣-١٠-٢٠٢٠	١	٤٢٤١

الأنباء
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

جلب 300 عامل لشركته وتركهم بلا توظيف أو رواتب

«الجنايات» تحاكم محامياً بقضية اتجار في البشر وغسيل أموال

علمت «الأنباء» أن النيابة العامة أحالت محاميا إلى محكمة الجنايات بتهم تتعلق بالاتجار بالبشر وغسيل الأموال.

وأفاد مصدر مطلع بأن محكمة الجنايات حددت جلسة الخميس المقبل لمحاكمة المتهم بالدعوى التي تم تحريكها والتحقيق فيها من قبل وزارة الداخلية.

وأوضح المصدر أن المتهم واجه خلال تحقيقات النيابة تهم جلب أكثر من 300 عامل لصالح شركة مطاعم وبوفيهات خاصة به مقابل مبالغ مالية وصلت إلى 50 ألف دينار.

وأشار إلى أن عددا كبيرا من العمالة اشتكى من عدم وفاء المتهم بوعوده لهم، حيث تركهم بسكن في منطقة جليب الشيوخ دون توظيفهم أو صرف رواتب لهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٣-١٠-٢٠٢٠	٢٦	١٥٩٨٦

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز» تلزم «المالية» بردّ 2.9 مليون دينار لمواطن

المحكمة أكدت أن استحقاقها كرسوم مرتبط بتوافر خدمات البنية التحتية وتوصيل التيار

الزمت الدائرة المدنية الأولى في محكمة التمييز، برئاسة المستشار فؤاد الزويد، وكيل وزارة المالية ردّ مبلغ مليونين وتسعمئة الف دينار لأحد المواطنين، لتحصيلها كرسوم من دون وجه حق، نتيجة عدم البناء في أرض فضاء.

ورفضت المحكمة الطعن المقام من وزارة المالية بطلب رفض دعوى المواطن على سند أحقيتها في الرسوم على الأراضي الفضاء، وذلك وفقا للقانون رقم 8 لسنة 2008، إلا أن «التمييز» أكدت أن استحقاق الدولة للرسوم تلك مرتبط بتوافر البنية التحتية وتوصيل التيار الكهربائي في المناطق التي تستحق عنها الرسوم، وبالتالي فإنّ الأراضي المملوكة للمواطن ليست من بين تلك المناطق.

وتتحصل وقائع الطعن أن المطعون ضده الأول (المواطن)، اقام على الطاعن بصفته وكيل «المالية» بطلب الحكم - وفقا لطلباته الختامية - بإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدي إليه مبلغ 2.996.892.420 دينار (مليونين وتسعمئة وستة وتسعين الفا وثمانمئة واثنين وتسعين دينارا واربعمئة وعشرين فلسا)، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده الأول في ضوء الكشوف الواردة له من إدارة التسجيل العقاري، بعد صدور قرار من بلدية الكويت بتنظيمها وفرزها، وإذ لم يشترط القانون لخضوع قسائم السكن الخاصة غير المبنية لأحكامه أن تقع في مناطق مسموح فيها بالبناء، أو أن تكون جاهزة للبناء، فتكون الرسوم المفروضة بالقانون آنف البيان مستحقة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستند في قضائه إلى ما ورد بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى، والذي أورد أن المطعون ضده ليست لديه قسائم يستحق عنها رسوم، فإنه يكون معيبا بما يستوجب تمييزه.

لا اجتهاد مع وضوح العبارة

وقالت إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القاضي مطالب أصلا بالرجوع إلى النص القانوني الذي ينطبق على واقعة النزاع بالدعوى في حدود عبارة ضده السابع بعدم قبول الطعن، فإنه في محلّه.

ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره لما كان ذلك، وكان المطعون ضدهم من الثاني حتى الأخير بصفاتهم اختصموا في الدعوى دون أن توجّه إليهم طلبات، ولم يدفعوا الدعوى بثمّة دفع أو دفاع، ووقفوا من الخصومة موقفا سلبيا، ولم يقض لهم أو عليهم بشيء، وكانت أسباب الطعن لا تتعلّق بهم، ومن ثمّ فلا يعتبرون خصوما حقيقيين، ويكون اختصامهم غير مقبول.

وبينت المحكمة أن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن، بصفته وكيل وزارة المالية على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقول إن أراضي التداعي تخضع لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2008 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم 21 لسنة 2010، ويستحق عليها الرسوم المقررة، باعتبار أن مساحتها تزيد على خمسة الاف متر مربع، وقد تم تحصيل الرسوم من المطعون ضده الأول في ضوء الكشوف الواردة له من إدارة التسجيل العقاري، بعد صدور قرار من بلدية الكويت بتنظيمها وفرزها، وإذ لم يشترط القانون لخضوع قسائم السكن الخاصة غير المبنية لأحكامه أن تقع في مناطق مسموح فيها بالبناء، أو أن تكون جاهزة للبناء، فتكون الرسوم المفروضة بالقانون آنف البيان مستحقة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستند في قضائه إلى ما ورد بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى، والذي أورد أن المطعون ضده ليست لديه قسائم يستحق عنها رسوم، فإنه يكون معيبا بما يستوجب تمييزه.

لا اجتهاد مع وضوح العبارة

وقالت إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القاضي مطالب أصلا بالرجوع إلى النص القانوني الذي ينطبق على واقعة النزاع بالدعوى في حدود عبارة

فؤاد الزويد

النص، فإذا كانت واضحة الدلالة، فلا يجوز الأخذ بما يخالفها أو يقيدها أو يزيد عليها، لما في ذلك من استحداث حكم مغاير لموادّ الشارع عن طريق التفسير والتاويل بما لا تحتمله عباراته الصريحة الواضحة، وأنه لا مجال للاجتهاد مع وضوح تلك العبارة، أو البحث في حكمة التشريع ودواعيه إلا عند غموض النص، أو وجود لبس في مفهوم عباراته، إذ لا عبرة بالدلالة مقابل التصريح، وأن تفسير النص مشروط بألا يكون فيه خروج على عباراته أو تشويه لحقيقة معناه، وإنه وإن كان لكلّ نص مضمون مستقل، إلا أنّ ذلك لا يعزله عن بقية النصوص القانونية الأخرى التي ينظمها جميعا وحدة الموضوع، بل يتعين أن يكون تفسيره متساندا معها، وذلك بفهم مدلوله على نحو يقيم بينها التوافق، ويناى بها عن التعارض، فالنصوص لا تُفهم بمعزل عن بعضها البعض، إنما تتآتى دلالة أي منها في ضوء ما تهدف إليه دلالة النصوص الأخرى من معان شاملة.

وكان المشرّع بعد أن فرض في المادة الأولى من القانون رقم 50 لسنة 1994 في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2008 رسما سنويا على قسائم السكن الخاص غير المبنية المملوكة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين فيما زادت مساحته منها على خمسة الاف متر مربع بواقع عشرة دنانير عن كل متر مربع بجاوز هذه المساحة، نص في المادة الأولى مكرر منه على أن «يستحق الرسم السنوي المقرر المادة السابقة اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء سنة من تاريخ العمل بهذه المادة، أو من أول الشهر التالي لانقضاء سنتين من تاريخ الموافقة على مشروع التقسيم الخاص، أو أي مشروع يتضمن قسائم مخصصة للسكن الخاص من قبل بلدية الكويت أيهما أبعد».

فك احتكار

ثم صدر قرار وزير المالية رقم 21 لسنة 2010 باللائحة التنفيذية لهذا القانون، ونص في المادة الثالثة على أن «يقف استحقاق الرسم المقرر على القسيمة متى اكتمل البناء عليها، وصارت جاهزة للسكن فيه، ويعد البناء مكتملا إذا تم تنفيذه وفقا للترخيص الصادر من البلدية، وتم إيصال التيار الكهربائي إليه»، وكان مفاد صراحة هذه النصوص مجتمعة التي لا تنفك عن الغرض الذي ينشده المشرّع من فرض هذا الرسم، وهو عدم ترك تلك القسائم، وهي مخصصة للسكن الخاص أرضا فضاء، بل حثّ ملاّكها على البناء عليها، لا سيما أن الدولة تستاديه جبرا عن المكلف بادائه وبطريقة دورية متجددة، حال أنها لا تدرّ دخلا، ودون أن يعود عليه نفع خاص من وراء التحمل به، وبغير أن يقابله نشاط اتاه الشخص العام عوضاً عن تكلفته، وانه يشترط لاستحقاق هذا الرسم على قسائم السكن الخاص غير المبنية أن يكون بقاء هذه القسيمة دون بناء راجعة لاختيار مالكها، فإن كان عدم البناء عليها راجعا إلى أنها تقع في منطقة غير مسموح بالبناء فيها، أو لعدم اكتمال البنية التحتية لها، وهو أمر يرجع إلى جهة الإدارة التي ناط بها القانون هذا الاختصاص، فإنّ بقاء القسيمة دون بناء يكون رغما عن مالكها، ولا يستقيم معه أن يفرض رسمه على بقائها دون بناء لسبب لا يد للمالك فيه، فضلا عن أن اقتضاء هذا الرسم بصفة دورية مع استحالة استغلالها يؤدي حتما إلى تاكل رأسمال أصحابها، مما لا يتفق مع قصد المشرع من فرضه، ويؤكد ذلك المعنى أن المذكرة الإيضاحية للقانون حين أشارت الى الهدف منه أوردت عبارة «فك احتكار الأراضي غير المستغلة»، وأن هذا الوصف لا يصدق إلّا إذا كان بالإمكان استغلال القسيمة بأن تكون في منطقة مسموح البناء فيها، كما أكدته إدارة الفتوى والتشريع الذي استجابت له البلدية، وهي الجهة التي ناط بها المشرع في اللائحة التنفيذية للقانون، التحقق من قسائم السكن الخاص غير المبنية لأحكامه من أن الرسوم المقررة بالقانون المشار اليه تستحق على قسائم السكن غير المبنية إذا توافرت لها مصادر توصيل التيار الكهربائي، ولم يتم البناء عليها، وأن الرسم لا يستحق على القسائم الكائنة بمناطق غير مسموح فيها البناء، ولا على الأراضي التي لم يصدر قرار من البلدية بتنظيمها وفرزها إلى قسائم متعددة.

رفض الطعن

ولفتت المحكمة الى أنه وإذا كان ذلك، فإن الرسم لا يستحق على قسائم السكن الخاص غير المبنية بمناطق غير مسموح فيها البناء، ولا تلك التي لا يتوافر لها مصادر توصيل التيار الكهربائي إلا من تاريخ توصيله.

لما كان ذلك، وكان تقرير لجنة الخبراء المودع بالأوراق قد أورد بنتيجته أن القسائم المملوكة للمطعون ضده الأول لا يمكن البناء عليها في عامي 2009، 2010، 2010/ 2011 لعدم وجود البنية التحتية المتمثلة في توصيل التيار الكهربائي آنذاك، وإذ رتّب الحكم المطعون فيه على ذلك عدم أحقية الطاعن بصفته فيما تسلّمه من رسوم عن هاتين السنتين، وفقاً لما جرى به نص القانون 8 لسنة 2008 المشار اليه آنفاً، والذي استلزم جاهزية الأراضي المعدّة للبناء حتى يحق تحصيل الرسوم عليها، وبالتالي أحقية المطعون ضده الأول في استرداد ما سدّده منها دون حق، فإنه يكون قد طبّق القانون تطبيقا صحيحاً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٣-١٠-٢٠٢٠	١٢	٤٥٥٣

الأنباء

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حددت جلسة 26 الجاري موعداً للنطق بالحكم في الطعنين

«التمييز» توقف حبس الدويلة على خلفية اتهامه بـ «العمل العدائي» ضد دولتين خليجيتين

أوقفت الدائرة الجزائية بمحكمة التمييز أمس حكمين صادرين من محكمة الاستئناف بحبس النائب الأسبق ناصر الدويلة، لحين بتها بطعنين مقدمين من دفاعه.

وأمرت المحكمة برئاسة المستشار عبدالله جاسم بإخلاء سبيل الدويلة، وحددت جلسة 26 أكتوبر الجاري موعدا للنطق بالحكم في الطعنين.

ناصر الدويلة

وأحيل الدويلة إلى المحاكمة عن تهم تتعلق بمخالفة قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على خلفية تدوينه تغريدات بحسابه في «تويتر»، حيث اتهم بإساءة استعمال الهاتف والقيام بعمل عدائي ضد دولتين صديقتين

وقضت محكمة الاستئناف خلال يوليو الماضي بإدانة الدويلة بالحبس سنة عن تهمة إساءة استعمال الهاتف وبرأته من تهمة القيام بعمل عدائي ضد دولة خليجية.

كما قضت محكمة الاستئناف خلال يوليو الماضي بإدانة الدويلة بالحبس ستة أشهر مع تغريمه 2000 دينار عن تهمة إساءة استعمال الهاتف وبرأته من تهمة القيام بعمل عدائي ضد دولة خليجية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٣-١٠-٢٠٢٠	٢٦	١٥٩٨٦

الجريدة

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مرافعة

حسين العبدالله
h.alabdullah@aljarida.com

كلفة الوقوف أمام منصات القضاء!

ارتفاع معدلات التقاضي أمام المحاكم يقتضي على المسؤولين في المحاكم النظر إلى أسبابه، وتحديداً في أنواع القضايا التي تتداول بشكل مضاعف وكبير، لتفسير تلك الزيادات، والعمل على إيجاد الآليات القانونية والإدارية المناسبة لمواجهتها، بدلاً من القبول بالواقع الحالي، الذي بات يضغط على الهيئات القضائية والإدارات بالمحاكم، في ظل تراجع أداء العديد من الأقسام المنوط بها تسيير عملية التقاضي!

والواقع العملي يشهد على ارتفاع وتيرة القضايا الإدارية والعمالية والتجارية في المحاكم، رغم أن المشرِّع أوجب على المتقاضين في تلك القضايا على الأقل اتباع سلسلة من الإجراءات قبل رفع الدعاوى القضائية، كالتظلم في الدعاوى الإدارية، والشكاوى في الدعاوى العمالية، والإنذارات في المطالبات التجارية.

ومع ذلك، فإن أعداد تلك القضايا في تزايد، بدلاً من أن تنتهي ودياً بين أطرافها، ورغم اتصال طرفيها رسمياً بموضوع النزاع قبل عرضه أمام ساحات القضاء.

ولو بذلت قطاعات المحاكم أو مجلس القضاء جهوداً في مطالبة مجلس الوزراء لإخطار الجهات الرسمية، كمجلس الخدمة المدنية والوزارات والهيئات والمؤسسات الرسمية في الدولة، لحسم الأنزعة التي يتظلم منها الموظفون داخل تلك الجهات، لانخفضت الأعداد التي تصل إلى قاعات المحاكم، والحال كذلك ببذل إدارات العمل التابعة لهيئة القوى العاملة في الضغط على أصحاب العمل والعمال في الوصول إلى تسويات ودية، بدلاً من الإحالات السريعة إلى المحاكم، ومن دون أي جهود تُذكر لحلها!

هناك العديد من الدول أدركت جيداً خطورة ارتفاع حجم التقاضي أمام محاكمها، فنصَّت قوانينها على أن تُشكل لجان للفصل في تلك المنازعات، بعضوية ممثل من الجهات الحكومية، وآخر من إحدى الجهات الرسمية عن الوزارات والكيانات الرسمية في الدولة، كممثل عن ديوان الموظفين، وآخر عن النقابات العمالية، وأحد القانونيين من خارج الوزارة أو جهة العمل، وإذا ما فشلت مساعي تلك اللجان، يُنقل النزاع إلى القضاء، الذي بدوره ينظر المنازعة، بعد أن يُسدد رافعها رسماً جدياً يتناسب مع فكرة إشغال القضاء بهذا النزاع. وبعد ذلك يصدر القضاء حُكمه في الأمر، وغالبا ما يكون ذلك الحُكم قابلاً للاستئناف فقط، ومن دون عرضه أمام محكمة التمييز أو حتى النقض.

وكلفة المثول أمام القضاء ليست بالأمر البسيط، حتى يكون خياراً سهلاً للناس، فالقضاء ليس قسماً أو إدارة يراجعها المواطن أو المقيم من أجل إنجاز معاملته التي رفضتها الجهة الحكومية أو الجهة التي كان يعمل بها، بل سُلطة تعمل على حسم القضايا التي تتعدَّى فكرة المعاملة أو الموضوع لتتطور إلى فكرة النزاع الذي يصعب حله إلا عبر منصة القضاء، بعدما فشلت جهود تلك الجهات في حلها، وهو الأمر الذي يتعيَّن على المسؤولين بمرفق القضاء والمحاكم الوقوف عليه.

هناك العديد من الأدوات التي تمكن المشرِّع من جعل أمر الوصول إلى القضاء طريقاً جدياً يتناسب مع كلفة المثول أمامه، وسبق التعامل معه تشريعياً عند تنظيم الطعن المباشر أمام المحكمة الدستورية، فنص القانون على كفالة مرتفعة قدرها 5 آلاف دينار، واشترط توقيع ثلاثة محامين مقيدين أمام المحكمة الدستورية وعلى عرض الطعن أمام غرفة للمشورة قبل أن يكون مقبولاً لنظره من الناحية الموضوعية أمام المحكمة. وهنا لا أطالب بمضاعفة الرسوم بهذا القدر، بل بمراجعتها، وأن يسبق رفع الدعاوى تفعيل خطوات حسم النزاعات ودياً قبل عرضها على منصات القضاء.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-١٠-١٣	١٢	٤٥٥٣

الشاهد

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استجواب 29 شخصاً

البحرين: التحقيق في بلاغات عن تجمعات دينية مخالفة

استجوبت النيابة العامة في البحرين تسعة وعشرين شخصاً بعد بلاغات عن مشاركتهم في تجمعات دينية مخالفة للقيود المفروضة في البلاد، على خلفية جائحة كورونا.

وقال رئيس النيابة أحمد الغتم إن النيابة تلقت عدة بلاغات بحصول تجمعات لأغراض دينية شاركت فيها أعداد غفيرة من الأشخاص، بالمخالفة للإجراءات الاحترازية المتخذة لمنع انتشار الفيروس وللحد من الجائحة، وللقرار الوزاري الصادر بحظر التجمع في الأماكن العامة لذات الغرض.

وأوضح الغتم أن النيابة العامة أصدرت قرارا بنقل متهم مصاب فورا للعزل الصحي وبإحالة عشرة متهمين مخالطين إلى الجهات الصحية المختصة لاتخاذ اللازم نحوهم وإخضاعهم للحجر الصحي بحسب الإجراءات المقررة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٣-١٠-٢٠٢٠	١٠	٤٢٤١

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

عن شهر سبتمبر ٢٠٢٠

م	المركز	فترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيقات الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	اجمالي الفترة	إجمالي المركز
١	برج التحرير	صباحي	١٤٦٨	٧١	٣٥٢	١٨٠٠	١٥٢٤	١٧٩٣	٧٠٠٨	٧٠٠٨
		مسائي								
٢	جابر العلي	صباحي	٦٧٩	١٠٠٨	٧٩٥	١٧٢٧	٢١٨٢	١٠١٦	٧٤٠٧	٧٤٠٧
		مسائي								
٣	الجهراء	صباحي	٦٦٩	١٥٣٤	٢٢٦	١٠٨٦	٨٦١	٨٠٣	٥١٧٩	٥١٧٩
		مسائي								
٤	جليب الشيوخ	صباحي	٥٠٨	٨٧	٢٠٢	٦٦١	٧٣٦	١٢٣٧	٣٤٣١	٣٤٣١
		مسائي								
الاجمالي			٢٣٠٢٥							

الاجمالي العام
٣٨١٩٩

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

عن شهر سبتمبر ٢٠٢٠

م	المركز	فترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيقات الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	إجمالي المركز
٥	صبحان	صباحي	٨٠٧	٩٦٠	١٨٢	٥٤٥	١٨١	٨٨٠	٣٥٥٥
٦	العارضية	صباحي	٦٨٢	١٩١	٤	٢٨٥	١٣٤	٨٤٠	٢١٣٦
٧	الصديق	صباحي	١١٧٤	٨٨	٦١	-	٢٣٥	٤٦٦	٢٠٢٤
٨	الافنيوز	صباحي	٢٢٦	٥٧٨	١٧	٣١	٤٩	٣١٢	١٢١٣
٩	اليرموك	صباحي	٤٤٤	٧٨١	٥٠	١٨٠	١٣٢	٢٦٨	١٨٥٥
١٠	الرميثية	صباحي	٧٤٧	٤٩٧	-	-	-	-	١٢٤٤
١١	صباح الاحمد	صباحي	٢٩٠	١٢١	٢٧	٣٢	٤٥	٢٤٦	٧٦١
١٢	القرين	صباحي	١٦٢	١٨٩	٣٦	٢٨٧	٣٠٩	٥٠٤	١٤٨٧
١٣	مبارك العبدالله	صباحي	١٣٩	١٧٥	٦٠	١٤٧	٤٢	٢٣٦	٨٩٩
	الإجمالي				١٥١٧٤				

الاجمالي العام
٣٨١٩٩

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وفيـــات

البقاء لله

يأيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية
فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

عباس فايز حسين: 85 عاما ـ ت: 67000737 ـ شيع.

كرم جوهر محمد علي: 95 عاما ـ ت: 99079678 ـ شيع.

مطيره مبارك عيد أبا الدعيات: أرملة عيد سالم بن سليمة العازمي: 76 عاما ـ ت: 55699998 ـ شيعت.

حجيه حسن محمد صادق: أرملة أكبر حسن أكبر: 83 عاما ـ ت: 99835835 ـ 99817624 ـ شيعت.

زكيه محمود أحمد السالم: أرملة صاحب حسين الخياط: 86 عاما ـ ت: 99758972 ـ 66880045 ـ شيعت.

رفعه فلاح الدوسري: أرملة فهد بن سند الحشه: 76 عاما ـ ت: 99328821 ـ 50444411 ـ 66161662 ـ شيعت.

فائزه علي عبدالله بوحمد: زوجة جمعه عبدالمحسن بوحمد: 63 عاما ـ ت: 66441622 ـ شيعت.

نوره سعود سويد العجمي: زوجة عماد محمد الدوسري: 55 عاما ـ ت: 97919475 ـ شيعت.

رضية عطشان ناصر الشمري: أرملة فلاح عوض عطيه الشمري: 78 عاما ـ ت: 99038763 ـ 99200654 ـ شيعت.

فاطمة شيخان حسن علي: أرملة عبدالرحيم إبراهيم حسين: 63 عاما ـ ت: 55521421 ـ شيعت.

خالد عبدالله الحمد الصقر: 86 عاما ـ شيع.